مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ملخص سياسات

طريـق التنميـة العراقـي
"الآفــاق والتحــديــات"

قسم التخطيط والسياسات

الملخص:

يعدُّ مشروع طريق التنمية العراقي من المشاريع ذات البعد الاستراتيجي ويهدف لإحداث تغيير في واقع الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) من الاعتماد على النفط بشكل أساس إلى تنويع مصادر الدخل، ومحاولة إحداث تطور في مجال تطوير القطاع الخاص في العراق، فضلاً عن كونه مشروعاً إقليمياً لربط التجارة البينية بين الشرق والغرب، ويُعدُّ المشروع فكرة تسعى لاستثمار الموقع الجغرافي للعراق وله آثار على طبيعة العلاقات المستقبلية للعراق مع دول المنطقة سلباً وإيجاباً، تتضمن هذه الورقة بيان ماهية طريق التنمية العراقي وأهم التحديات التي تواجه هذا المشروع للعراق، وتقترح بعض الأفكار العملية لضمان استمرارية المشروع مستقبلاً بما يوائم البيئة العراقية وطبيعة نظام الحكم والتفاعلات السياسي. لأن هذا المشروع له أبعاد داخلية وخارجية على العراق وذلك لتداخله في شراكات إقليمية متعددة.

سياق الموضوع (طريق التنمية العراقي):

أطلقت الحكومة العراقية في (27 أيار 2023) مؤتمراً بعنوان (طريق التنمية العراقي) في العاصمة بغداد بمشاركة (9) دول (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، سلطنة عمان، سوريا، الأردن، إيران، تركيا) وممثلين عن البنك الدولي والاتحاد الأوربي، تضمّن المؤتمر إطلاق مشروع استراتيجي بمبادرة عراقية لإنشاء طريق التنمية العراقي أو ما يعرف بالقناة الجافة، يتكون المشروع من خطين بري وسككي لربط الخليج بتركيا بطريق يمتد من الفاو جنوب محافظة البصرة وصولاً إلى منطقة فيشخابور شمال محافظة دهوك بطول (1200) كم وبكلفة تقديرية تبلغ حوالي (17) مليار دولار منها (6.5) مليار للطريق السريع و (10.5) مليار لسكة القطار، يهدف إنشاء الطريق إلى نقل البضائع من آسيا إلى أوروبا حيث سيقلص زمن رحلة نقل البضائع إلى أكثر من (50%)، فضلاً عن ذلك يتضمن المشروع إقامة مدن صناعية متكاملة لإحياء الصناعة العراقية، ويرتبط هذا

المشروع بإنجاز ميناء الفاو الكبير الذي أكملت الحكومة العراقية حوالي (85%)[1] منه، يتكون مشروع إنشاء الطريق من ثلاث مراحل تمتد لغاية (2050) وتنتهي الأولى عام (2028)، والثانية عام (2038)، والثالثة عام (2050)، ويمر الطريق بإحدى عشرة محافظة عراقية -على وفق ما معلن- ومن المخطط أن تتضمن هذه المحافظات مشاريع صناعية لتوفر فرص عمل[2] تقدر بحوالي(100) ألف فرصة عمل كمرحلة أولى، فضلاً عن دور المشروع في تنشيط السياحة مما يسهم في دعم الاقتصاد العراقي، إذ من المتوقع أن يوفر إيرادات تتجاوز (4) مليار دولار للعراق، ولا يرتبط طريق التنمية العراقي بشكل مباشر بطريق الحرير[3] أو ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق الصينية على وفق الخرائط المنشورة التي مخطط لها أن تمر من خلال جزء بسيط من العراق عبر إيران، إلا أن إنجاز الطريق وتهيئته قد يحفز الصين على ربط طريق الحرير بطريق التنمية العراقي واعتباره جزءاً من المشروع لاستثمار إنجازه والتسريع في إكمال طريق الحرير.

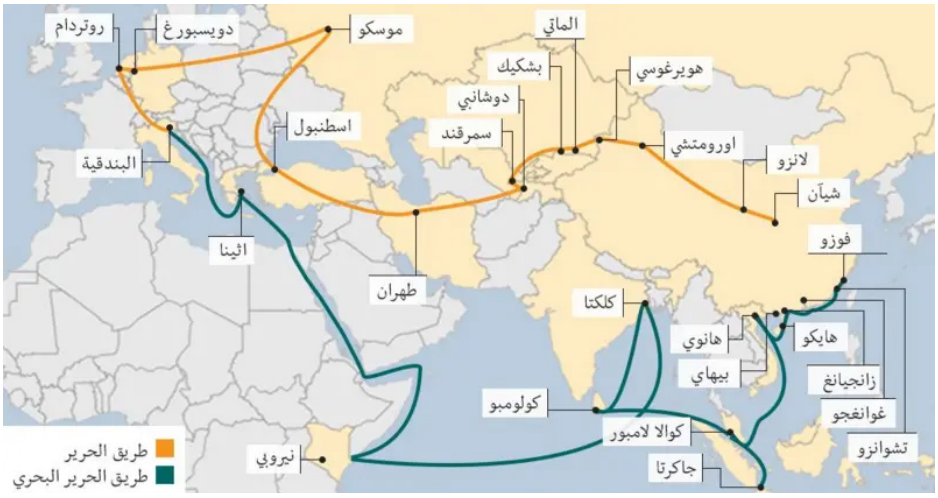

المصدر: موقع BBC

1.https://motrans.gov.iq/?article=1446

2. https://tinyurl.com/2j4dhlc2

3. https://www.bbc.com/arabic/business-39922326

من جانبه أشار السفير الصيني لدى العراق[4] (تسوي وي) إلى أهمية طريق التنمية وأنه من الممكن أن يكون طريق السلام والازدهار في المنطقة، وسيصبح مكمّلاً لمشروع الحزام والطريق، ويبدو هناك سعي في المضي قدماً بالمشروع حيث سبق وهذا ما انعكس على تبادل الزيارات بين العراق والدول المشاركة في هذا المشروع، وتضمنت تلك اللقاءات توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين كل من العراق وتركيا وقطر والإمارات للتعاون في مشروع طريق التنمية، تضمنت المذكرة قيام الدول الموقعة بوضع الأطر اللازمة لتنفيذ المشروع.

التحديات التي تواجه طريق التنمية العراقي

يمثل مشروع طريق التنمية العراقي فرصة استثمارية استراتيجية للعراق لكنه يواجه تحديات جمّة لإنجازه واستدامته على المدى الطويل خصوصاً أن تفاصيل المشروع متعددة، سيتم بيان هذه التحديات بإيجاز لإثارة النقاش حولها ووضع التصورات العملية لمواجهتها من قبل صناع السياسات في العراق.

التحدي الأمني: يشكل الأمن عنصراً مهماً في إنجاز مشروع طريق التنمية ولهذا الجانب وجهان أحدهما داخلي يتمثل بمرور المشروع بعدة محافظات عراقية والتي يتواجد فيها جماعات مسلحة متعددة، أخطرها محافظة دهوك، وقرب الطريق من نشاط حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن سيطرة قوات البيشمركة على أمن محافظة دهوك التابعة لإقليم كردستان، إذ تشهد العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم توترات بين الحين والآخر، كذلك يحتاج الطريق إلى توفير الأمن على طوله وفي جميع المحافظات للحد من تعرضه لخطر العمليات الإرهابية، أمّا على الصعيد الخارجي فالطريق مرتبط بأمن مضيق هرمز والذي تسيطر عليه الجارة إيران ويشهد المضيق بين حين وآخر تهديدات بإيقاف النشاط فيه بسبب توتر العلاقة بين الغرب وإيران لكون المضيق منفذاً حيوياً في التجارة العالمية خصوصاً تجارة النفط.

4. https://tinyurl.com/2f3j6d6k

التحدي المالي (تمويل المشروع): يعتمد إنجاز المشروع على توفير الأموال اللازمة لإنجازه والتي تقدر بحوالي (17) مليار دولار، ومن المعروف أن العراق لا يمتلك السيولة المالية التي تسمح بإنفاق هذا المبلغ لسببين الأول هو وجود نفقات حاكمة كثيرة في الموازنة العامة للدولة، والسبب الثاني هو عدم إمكانية سحب الأموال من رصيد العراق في البنك الفدرالي والذي تجاوز (110) مليار دولار بسبب الحصانة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الأموال العراقية بهدف حمايتها من الحجز، ولغاية الآن لم تبين الحكومة العراقية بشكل واضح آليات تمويل المشروع وبخاصة لأنها ستقف عاجزة عن تقديم ضمانات للمستثمرين بعدم سيطرة الأحزاب السياسية المتنفذة في الدولة والجماعات المسلحة على مشروع الطريق والشركات المنفذة له.

التحدي السياسي (تحدي الاستمرارية): تدعم الحكومة الحالية المشروع وتعتبره مشروعاً استراتيجياً لإنقاذ الاقتصاد العراقي من الانهيار، لكن التحدي في الاستمرارية التي تتمثل في عدم تبني المشروع من الحكومات القادمة مما يعرضه إلى الانهيار في حال توقف العمل لإنجازه، وكذلك لأن المشروع يرتبط بإنجاز ميناء الفاو الكبير الذي لم ينجز بشكل نهائي حتى الآن.

البيروقراطية والفساد: الفساد والبروقراطية الحكومية من أكبر المشاكل التي تواجه أيَّ مشروع في العراق، لذلك فمن المتوقع أن تتنافس الأحزاب السياسية الفاعلة والجماعات المسلحة على مشروع الطريق ومحاولاتها للحصول على مكاسب مالية منه عبر إدخال شركات تابعة لها أو عبر الحصول على عمولات من الشركات المنفذة.

التحدي الإقليمي والتجاري: من المتوقع أن يتعرض المشروع لتحدي التنافس التجاري من بعض دول الإقليم مثل إيران والكويت خصوصاً لأنها ليست جزءاً أساسياً من المشروع، فضلاً عن إثارة الحديث عن منافسة المشروع لقناة السويس وكذلك لمشروع الممر الهندي الأوروبي (الذي يربط بين جنوب آسيا وأوروبا عبر الخليج العربي والشرق الأوسط) والذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن طريق

التنمية العراقي من المؤمل أن يكون له دور في مبادرة الحزام والطريق الصينية مستقبلاً.

الخاتمة:

يعاني الاقتصاد العراقي من أحادية الاتجاه كونه اقتصاداً ريعياً معتمداً على النفط، حيث تعتمد الموازنة العامة للدولة على النفط بنسبة تتجاوز (90%) والتي تعدُّ المحرك الأساس للاقتصاد في العراق، حاولت الحكومات المتعاقبة تنشيط القطاع الخاص لكن ظلت الدورة الاقتصادية معتمدة على النفط والرواتب الحكومية للقطاع العام والمتقاعدين والمشمولين بالحماية الاجتماعية والذين يقدر عددهم بحوالي (9) ملايين مشمولاً، لذلك يعد طريق التنمية العراقي مشروعاً استراتيجياً له آثار اقتصادية وثقافية كبيرة على العراق ومن الممكن أن يؤسس لعلاقات استراتيجية للعراق مع دول الجوار المشاركة في المشروع خصوصاً بعض دول الخليج وتركيا، إلّا أن التحديات التي تواجه هذا الطريق تمثل عقبات كبيرة قد تُفشل المشروع وتتسبب بهدر مالي كبير، وعليه يترتب على الحكومة العراقية التعامل مع هذا الملف بخصوصية عالية وشفافية وأن يكون خارج الأطر النمطية في التعامل والبيروقراطية التي تعتمدها الحكومة في إنجاز المشاريع، ومن الممكن تجاوز بعض العقبات إذا ما تم ترصين المشروع من جوانبه المختلفة ويكون جزء من مخطط الدولة وفق سياقاتها التشريعية والتنفيذية والاقتصادية.

المصادر المحلية:

- وزارة النقل العراقية (2023) (النقل تحدد موعد إنجاز الأرصفة الخمسة في ميناء الفاو الكبير: نسبة الإنجاز تجاوزت 85%) عبر الرابط:

https://motrans.gov.iq/?article=1446

- وزارة الخارجية العراقية (2024) (صفحة طريق التنمية: تكاليف المشروع) عبر الرابط: https://tinyurl.com/2yy82ba3

المصادر الأجنبية:

Arabic BBC 2023 (مشروع «طريق الحرير» الصيني) عبر الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/business-39922326

صحيفة الشرق الأوسط (2023) (الصين تحسم الجدل العراقي حول طريقي "الحرير" و "التنمية") عبر الرابط: https://tinyurl.com/2f3j6d6k

شبكة الجزيرة (2023) يربط آسيا بأوروبا بسكك حديدية عبر الرابط:

https://tinyurl.com/22djgjxv

هوية البحث

اسم الباحث: قسم التخطيط والسياسات

عنوان البحث: طريق التنمية العراقي "الآفاق والتحديات"

تأريخ النشر: شباط - فبراير 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org